



## كلمة الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد

خلال

الندوة رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لإطلاق الشراكة

الجديدة لتنمية إفريقيا

(NEPAD)

28-29 جانفي 2021

فخامة الرئيس سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا الشقيقة ورئيس الإتحاد الإفريقي،

السادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي،

السيد الأمين التنفيذي لوكالة التنمية للإتحاد الإفريقي،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أنقل إليكم تحيات أخيكم، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وتمنياته بالتوفيق لأشغال اجتماعنا هذا.

ويسعدني جداً حضورى اليوم معكم في إطار احتفالنا بالذكرى العشرين لإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والذي يشكل سانحة طيبة لنقف على ما تم إنجازه ونحدد معا السبل الكفيلة بتعزيز دور هذا البرنامج الطموح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في قارتنا وفي دولنا.



وإذا كان لابد من تذكير في مستهل كلمتي، فإنني أود أن أذكر أن فكرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا انطلقت من تسليمنا بضرورة أن تعتمد الدول الإفريقية، أولاً وقبل كل شيء، على طاقاتها وقدراتها من أجل إخراج القارة من دوامة التخلف وإنهاء تهميشها وضمن مشاركتها في المبادلات الاقتصادية الدولية.

وقد كان من الضروري، في هذا السياق، التخلص من المشاكل الهيكلية المترتبة عن إرث استعماري ثقيل، وإعادة النظر في السياسات الوطنية والإقليمية التي غالباً ما كانت تعاني من ضعف القدرات الوطنية للتسيير والآثار السلبية للبيئة الاقتصادية العالمية.

كما كان من الضروري أيضاً استخلاص الدروس من فشل العديد من برامج التنمية ومحاربة الفقر التي أطلقتها آنذاك العديد من الهيئات الإقليمية والدولية، والتي استعصى تنفيذها على الدول الإفريقية، لاسيما بالنظر إلى مضمونها الذي لم يكن يعكس بشكل كاف واقع الدول الإفريقية وحاجياتها الحقيقية في مجال التنمية.

وهو ما حمل قادة دولنا على اتباع مقاربة جديدة للتنمية تركز دوراً ريادياً لإفريقيا في إطار شراكة مفتوحة ودائمة، موجهة نحو انشغالات الدول الإفريقية وحاجياتها.

**سيدي الرئيس،**

بعد عقدين من تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كبرنامج تابع للاتحاد الإفريقي، فإن بلادي، من موقعها كدولة مؤسسة لهذه الشراكة، تسجل بارتياح النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في عديد المجالات.

ومن بين أهم مؤشرات هذا التقدم، تحويل برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، إلى وكالة للتنمية تابعة للاتحاد الإفريقي، تتمتع بصلاحيات أوسع، تسمح لها بمواجهة التحديات والتعامل مع أهداف التنمية المسطرة لقارتنا. وإننا على قناعة تامة بأن إنشاء وكالة التنمية سيسمح لقارتنا بالانطلاق في مرحلة جديدة من عملية التحول الهيكلي والاقتصادي.



وفي هذا الصدد، سيتعين على هذه الوكالة، وفقاً لولايتها الجديدة، أن تعمل على حشد الموارد وغيرها من وسائل التنفيذ اللازمة لتمويل برامجها وأنشطتها، لدى الجهات المانحة. إذ أنه من المهم أن نؤكد على أن التمويل المستدام للوكالة يبقى عاملاً أساسياً في تنفيذ المشاريع والبرامج الإقليمية والقارية قيد الإنجاز.

كما أن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كواحد من أهم المشاريع الرائدة في أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، يعكس الإرادة الكاملة للدول الإفريقية في تعزيز تكاملها الإقليمي، وإنشاء سوق مشتركة من شأنها أن تسمح بتحسين الأداء الاقتصادي لإفريقيا، لاسيما من خلال تعزيز السوق الداخلية وتكثيف التجارة البينية الإفريقية.

### سيدي الرئيس،

إن بلادي، انطلاقاً من قناعتها الراسخة بضرورة تعزيز مسار الاندماج القاري في إفريقيا، سارعت إلى تبني مقاربة إقليمية، سواء تعلق الأمر بمشاريع البنى التحتية الوطنية أو بالمشاريع الإقليمية، من أجل دعم التوجه التكاملي والاندماجي في إفريقيا بشكل فعال وملموس.

وفي هذا الإطار، فإن مشاركة الجزائر تتجلى إقليمياً من خلال مشروع الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر ولاغوس (في نيجيريا)، والمضاعف بخط أنابيب الغاز والربط بالألياف البصرية على نفس المسار، ووطنياً، من خلال العديد من كبريات البنى التحتية، لاسيما ميناء جن جن، وميناء الحمداية في مدينة شرشال على البحر المتوسط، وهي مشاريع ستؤدي بالضرورة إلى تعزيز البنية التحتية القارية وتضاعف الإمكانيات اللوجستية وتحفز التجارة البينية في إفريقيا.

وفضلاً عن ذلك، فإن بلادي التي أطلقت في بداية السنة الماضية "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية" تعتزم تعزيز توجهها الإفريقي والمساهمة في دعم الاندماج القاري وجهود التنمية في الدول الإفريقية الشقيقة.



سيدي الرئيس ،

إن عملية التنمية في إفريقيا التي نصبوا إليها جميعا، لا تزال تعاني من العديد من الصعوبات الكبيرة، وعلى رأسها استمرار مواطن النزاع والتوتر في قارتنا، والتي تقوض جهودنا الجماعية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. كما أن السياق الصحي العالمي الحالي، والذي تعاني منه قارتنا كباقي أرجاء العالم، أبان عن أهمية تعزيز التعاون والتكامل بين دولنا، من أجل مجابهة كل التهديدات، وعلى جميع الأصعدة، بما في ذلك وبالأخص التحديات المرتبطة بجائحة كورونا و ما بعدها، و بالتغير المناخي إلى غير ذلك من التحديات .

وإننا نتطلع إلى أن تلعب وكالة التنمية التابعة للإتحاد الإفريقي الدور المناط بها، كاملا غير منقوص، في دعم هذا التوجه الاندماجي وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية، من أجل النهوض بأداء قارتنا الاقتصادي، وتكريس سنة التضامن بين دولنا في مواجهة التحديات المشتركة .

وما الانضمام الكبير الذي تحظى به الشراكة الجديدة التي توسعت لتغطي جميع أقاليم القارة وتضم كل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلا دليل قاطع على رجاحة الرؤية التي حملتها بلادي، كعضو مؤسس، والتي لا تزال تدافع عنها من أجل تحقيق أهداف أجندتنا القارية 2063 .

وفي الأخير، أو أن أجدد دعم بلادي لجهود التنمية في إفريقيا ولدور وكالة التنمية التابعة للإتحاد الإفريقي، لاسيما في إطار لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، من أجل بلوغ أهدافنا المشتركة في قارة مستقرة وآمنة و مزدهرة .

وشكرا لكم على كرم إصغائكم .

